تعقيب على بحث عبدالله بن بليهد

سعادة رئيس تحرير مجلة الدارة   وفقه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد

إشارة إلى المكالمة الهاتفية التي تمت بيننا بشأن ما أوردته في بحثي المنشور في مجلة الدارة (العدد الثاني للسنة الحادية والثلاثين) بعنوان (الشيخ عبدالله بن سليمان بن بليهد ١٢٧٨-١٣٥٩هـ/ ١٨٦١-١٩٤٠م: حياته وجهوده في الدعوة والقضاء ودوره في الحياة العامة دراسة تاريخية) أود الإفادة بأن الشيخ قد درس فعلا على يد الشيخ محمد بن عبدالله بن سليم، لكن الترجمة في الحاشية (ذات الرقم ١٦ ص١٥ من البحث) ليست له، بل هي لسَمِيِّهِ ابن ابنه، وهذا خطأ غير مقصود.

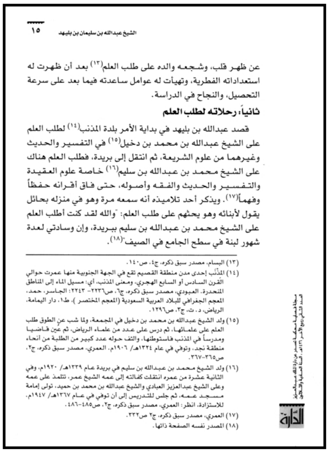

الشيخ عبدالله بن سليمان بن بليهد ١٥

عن ظهر قلب، وشجعه والده على طلب العلم(١٣) بعد أن ظهرت له استعداداته الفطرية، وتهيأت له عوامل ساعدته فيما بعد على سرعة التحصيل، والنجاح في الدراسة.

ثانياً: رحلاته لطلب العلم

قصد عبدالله بن بليهد في بداية الأمر بلدة المذنب(١٤) لطلب العلم على الشيخ عبدالله بن محمد بن دخيل(١٥) في التفسير والحديث وغيرهما من علوم الشريعة، ثم انتقل إلى بريدة، فطلب العلم هناك على الشيخ محمد بن عبدالله بن سليم(١٦) خاصة علوم العقيدة والتفسير والحديث والفقه وأصوله، حتى فاق أقرانه حفظاً وفهماً(١٧). ويذكر أحد تلاميذه أنه سمعه مرة وهو في منزله بحائل يقول لأبنائه وهو يحثهم على طلب العلم: "والله لقد كنت أطلب العلم على الشيخ محمد بن عبدالله بن سليم ببريدة، وإن وسادتي لعدة شهور لبنة في سطح الجامع في الصيف"(١٨).

---

(١٣) البسام، مصدر سبق ذكره، ج٤، ص١٤٠.

(١٤) المذْنَب إحدى مدن منطقة القصيم تقع في الجهة الجنوبية منها عمرت حوالي القَرن السادس أو السابع الهجري، ومعنى المذنب، أي: مسيل الماء إلى المناطق المنحدرة. العبودي، مصدر سبق ذكره، ج٦، ص٢٢٣٦- ٢٢٤٣؛ الجاسر، حمد، المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية (المعجم المختصر)، ط١، دار اليمامة، الرياض، د. ت، ج٣، ص١٢٩٦.

(١٥) ولد الشيخ عبدالله بن محمد بن دخيل في المجمعة، ولما شب عن الطوق طلب العلم على علمائها، ثم درس على عدد من علماء الرياض، ثم عين قاضيا ومدرساً في المذنب فاستوطنها، والتف حوله عدد كبير من الطلبة من أنحاء منطقة نجد، وتوفي في عام ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م. العمري، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٣٦٥-٣٦٧.

(١٦) ولد الشيخ محمد بن عبدالله بن سليم في بريدة عام ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م، وفي الثانية عشرة من عمره انتقلت كفالته إلى عمه الشيخ عمر، تتلمذ على عمه وعلى الشيخ عبدالعزيز العبادي والشيخ عبدالله بن محمد بن حميد، تولى إمامة مسجد عمه، ثم جلس للتدريس إلى أن توفي في عام ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٧م. للاستزادة، انظر: العمري، مصدر سبق ذكره، ج٢، ص٤٨٥-٤٨٦.

(١٧) العمري، مصدر سبق ذكره، ج٢ ص٣٣٢.

(١٨) المصدر نفسه الصفحة ذاتها.

والصحيح أن الشيخ ابن بليهد درس على الشيخ محمد بن عبدالله بن حمد بن محمد بن سليم الذي ولد في بريدة عام ١٢٤٠هـ، وتتلمذ على علماء القصيم والرياض وشقراء، ثم عاد إلى بريدة، وجلس فيها للتدريس، فرحل إليه طلاب العلم، وقد تولى قضاء بريدة حتى توفي عام ١٣٢٥هـ، وقيل: ١٣٢٦هـ. البسام، علماء نجد خلال ثمانية قرون، ج٦، ص١٥٠-١٥٩؛ العمري، علماء آل سليم، ج١، ص٢٠-٥٢.

أكرر لكم شكري على ملحوظتكم القيمة، ومبديًا اعتذاري عن الخطأ في الترجمة، وتقبلوا تحياتي،،،

د. عبدالله بن إبراهيم التركي
كلية المعلمين في الرس

تعقيب على ما نشرته عن عبدالله المغيرة

سعادة رئيس تحرير مجلة الدارة حفظه الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما بعد:

فقد سبق أن نشرت مقالاً عن "عبدالله المغيرة في وثائق الأرشيف العثماني" (مجلة الدارة ع٢، س ٣١، (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)، ص ٢٠٩-٢٣٣)، كما نشرت معلومات مقتضبة عنه في كتابي "مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني" (ص ١٢٢-١٢٣). وقد تعقب بعض الباحثين على ما نشرته في الكتاب (صحيفة الاقتصادية: ع ٤٣٠٦: ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٢٦هـ)، ونشرت تصحيحاً لذلك في (صحيفة الاقتصادية: ع ٤٣٣٤ الصادر في ١٨ رجب ١٤٢٦هـ: بعنوان: تصحيح خطأ في تحليل وثيقة عثمانية). وفحواه: أنني ذكرت في كتابي "مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني" (ص ١٢٢) أن المترجم له عبدالله المغيرة "أصدر صحيفة عربية في إستانبول، يبدو أنها لم تستمر في الصدور غير عدة أعداد". والمعلومة التي ذكرتها ضمن ترجمة المغيرة، كنت قد استقيتها من وثيقة عثمانية. ثم لما حصلت على وثائق عثمانية جديدة من دارة الملك عبدالعزيز، تبين لي أن المغيرة لم ينشر الصحيفة، بناءً على ما ذكره "في خطاب التظلم الذي رفعه إلى السلطان العثماني أن إدارة المطبوعات قامت بإيقاف الصحيفة. ولما لم يجد [أي المغيرة] سبباً موجباً لذلك الإغلاق تبين له فيما بعد أن أصحاب بعض المصالح قاموا بعرض الموضوع على السلطان بخلاف الحقيقة، وذلك خوفاً من إلحاق الضرر بمصالحهم إذا صدرت

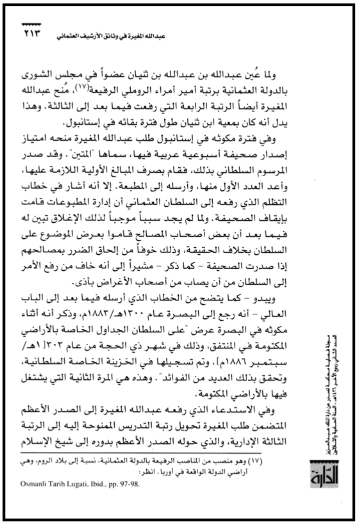

٢١٣ عبدالله المغيرة في وثائق الأرشيف العثماني

ولما عُين عبدالله بن عبدالله بن ثنيان عضواً في مجلس الشورى بالدولة العثمانية برتبة أمير أمراء الروملي الرفيعة(١٧)، مُنح عبدالله المغيرة أيضاً الرتبة الرابعة التي رفعت فيما بعد إلى الثالثة. وهذا يدل أنه كان بمعية ابن ثنيان طول فترة بقائه في إستانبول.

وفي فترة مكوثه في إستانبول طلب عبدالله المغيرة منحه امتياز إصدار صحيفة أسبوعية عربية فيها، سماها "المتين". وقد صدر المرسوم السلطاني بذلك، فقام بصرف المبالغ الأولية اللازمة عليها، وأعد العدد الأول منها، وأرسله إلى المطبعة. إلا أنه أشار في خطاب التظلم الذي رفعه إلى السلطان العثماني أن إدارة المطبوعات قامت بإيقاف الصحيفة. ولما لم يجد سبباً موجباً لذلك الإغلاق تبين له فيما بعد أن بعض أصحاب المصالح قاموا بعرض الموضوع على السلطان بخلاف الحقيقة، وذلك خوفاً من إلحاق الضرر بمصالحهم إذا صدرت الصحيفة - كما ذكر - مشيراً إلى أنه خاف من رفع الأمر إلى السلطان من أن يصاب من أصحاب الأغراض بأذى.

ويبدو - كما يتضح من الخطاب الذي أرسله فيما بعد إلى الباب العالي - أنه رجع إلى البصرة عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م، وذكر أنه أثناء مكوثه في البصرة عرض "على السلطان الجداول الخاصة بالأراضي المكتومة في المنتفق، وذلك في شهر ذي الحجة من عام ١٣٠٣[١هـ/ سبتمبر ١٨٨٦م]، وتم تسجيلها في الخزينة الخاصة السلطانية، وتحقق بذلك العديد من الفوائد". وهذه هي المرة الثانية التي يشتغل فيها بالأراضي المكتومة.

وفي الاستدعاء الذي رفعه عبدالله المغيرة إلى الصدر الأعظم المتضمن طلب المغيرة تحويل رتبة التدريس الممنوحة إليه إلى الرتبة الثالثة الإدارية، والذي حوله الصدر الأعظم بدوره إلى شيخ الإسلام

---

(١٧) وهو منصب من المناصب الرفيعة بالدولة العثمانية، نسبة إلى بلاد الروم، وهي أراضي الدولة الواقعة في أوربا. انظر:

Osmanli Tarih Lugati, Ibid., pp. 97-98.

الدارة

الصحيفة". والنص الأول الذي ذكره المغيرة أنه "في فترة مكوثه في إستانبول طلب إصدار صحيفة عربية فيها.. وقد صدر المرسوم السلطاني بذلك، فقام بصرف المبالغ الأولية اللازمة عليها، وأعد العدد الأول منها، وأرسله إلى المطبعة". فهذا النص يوحي أن الصحيفة قد صدرت؛ لأن آخر مرحلة في الإنتاج الصحفي، دفع الصحيفة إلى المطبعة. ومن هنا فقد ظننت أن الصحيفة قد صدرت. وأقول: "ظننت"؛ لأن النص الذي ذكرته في الكتاب وأوردته في بداية هذا المقال، قد استخدمت فيه صيغة التشكيك "يبدو"، دون استخدام صيغة التأكيد. وعلى الرغم مما يوحيه كلام المغيرة، واستخدامي للفظ الشك في العبارة، فإنني أعترف أنني أخطأت في تحليل مضمون هذه المعلومة من الوثيقة العثمانية.

أما إنني لماذا لم أذكر ذلك في المقال الأخير الذي نشر في مجلة الدارة، فإن المقال كان قيد النشر، ولم يأتني التنبيه إلا متأخراً. ومع ذلك فإنني سأدرج ذلك التصحيح في الكتاب إذا طبع طبعة ثانية إن شاء الله، وأشكر الأخ قاسم الرويس على أن دلني على خطئي، وأرجو منه الاستمرار في البحث والتحري؛ لأن الهدف من البحث العلمي، الوصول إلى الحقيقة، دون أي تحيز أو تكبر(١).

وبعد نشر المقالات المذكورة، حدثني الزميل الدكتور محمد بن موسى القريني عن الصحيفة التي كان عبدالله المغيرة يعتزم نشرها في إستانبول، ولم يتمكن من نشرها، إلى أن اسمها "المنبّه"؛ وليس المتين، وأشار عليّ بما نشر عن المغيرة وتلك الصحيفة في صحيفة الحقائق التي صدرت في إستانبول، ثم زودني مشكوراً بصورة من الأعداد التي تحدثت عن المغيرة. ونظراً لوجود معلومات عنه، وعن صحيفة المنبه التي كان يعتزم المغيرة إصدارها باللغة العربية، ووجود معلومات عن الدرعية في هذه الصحيفة "الحقائق" التي كانت تصدر من إستانبول باللغة العربية، فقد رأيت نشرها؛ لتعميم الفائدة.

---

(١) تصحيح خطأ في تحليل وثيقة عثمانية/سهيل صابان.- صحيفة الاقتصادية (السعودية).- ع ٤٣٣٤: ١٨ رجب ١٤٢٦هـ.

فقد أوردت صحيفة الحقائق (وكما جاء على غلافها الخارجي فإنها كانت: جريدة سياسية إخبارية، تصدر في كل أسبوع مرة وأكثر من ذلك عند اللزوم، ولا تقبل إلا ما كان مختصاً بالمنافع العمومية، ومحل إدارتها بالمطبعة العامرة. وصاحب امتيازها ومحررها: أبو النصر السلاوي) في عددها الصادر "في يوم [السبت، الأول من] عيد الفطر المبارك سنة ١٣٠٣"هـ (ع١٠، س٢، الصفحة: ٢) تحت عنوان: ينحسم الجدال وينفض ختام هذا الإشكال: ياالله العجب، ما يأتي:

"بلغنا أن جريدة تسمى (المنبه) يراد أن يعطى امتيازها إلى رجل يقال له عبدالله المغيرة، تابع عبدالله باشا [الثنيان] النجدي المعلوم الأحوال والأطوار عند عموم البصريين والعراقيين.. فبلغ بنا العجب إلى إقصاء؛ حيث علمنا من بعض المصادر الموثوقة أن ذلك الرجل [أي صاحب امتياز المنبه: عبدالله المغيرة] هو رجل أمي لا يفك الخط، ولا يحسن شيئاً من القراءة أو الكتابة مطلقاً جملة كافية.

زيادة على أنه من عامة الناس الذين لا يصلح إدخالهم في عداد المستخدمين، فضلاً عن إدخالهم في سلك أرباب الجرائد التي هي اليوم أهم ما يكون في نظر العموم؛ لما يتعلق بها من الملاحظات الدقيقة السياسية الجديرة بالاعتناء والاهتمام من قبل الحكومة المحلية الواجب عليها تفقد أحوال الناس وتعهد أفكارهم، وتبيين مقاصدهم؛ حرصاً على تحصيل ثمرة المدينة [لعلها المدنية] الموضوعة لأجلها مسألة الجرائد والصحف.

وصيانة لحقوق الدولة والملة التي يراد أن ينسب إليها ذلك من أن يكون ذريعة لتهافت بعض.. الذين لا يعرفون قدر النعمة، ولا يفرقون بين الصلاح والفساد، مثل هذا الصنم [؟] الذي يريد أن يتوصل بواسطة إعطاء هذا الامتياز له بعض أرباب الغايات.. إلا أننا أشد ما نعجب في هذه المسألة من جهة الباب العالي على تقدير أنه هو المعطي لهذه الرخصة كيف أمكن له أن يروج تلك الغاية لهذا الأصم الأبكم الذي ربما كان سيده غير صالح لأن يكون أهلاً لمثل ذلك الاختصاص؛ لما يعلمه الخاص والعام من عدم اقتداره على حسن النطق فضلاً عن غيره مما يتعلق بأمر التحرير والكتابة، وإن كان

لا ينكر كون التفات الحكومة السنية قد جعله الآن من أرباب الرتب وأهل الحيثيات على محض المظنة بأنه هو من عائلة الإمارة النجدية لا غير...".

وورد في العدد ١١ (ص ٢) من صحيفة الحقائق الصادرة في يوم الأربعاء ٥ شوال ١٣٠٣هـ تحت عنوان "معلومات خاصة" ما يأتي: "بلغنا أن سعادة عبدالله باشا النجدي يريد أن يجعل تحرير الجريدة التي أعطى امتيازها لتابعه، محولاً إلى عهدة جماعة من المصريين الذين بعضهم الآن هنا، وبعضهم في بيروت، وبعضهم في أوربا، وهم: الشيخ محمد عبده، وإبراهيم بك المويلحي، وأحمد أفندي سمير، والشيخ رسول البخاري؛ إلا أن الشيخ رسول على ما يقال سيكون فيها معهم بصفة مصحح، وضم إليهم رجلاً آخر، نحن نستبعد موافقته على الدخول في هذه المسألة، كما نستبعد إمكان اجتماع هؤلاء الجماعة المذكورين لتحرير جريدة، يكون صاحب امتيازها ذلك التابع الذي سبقت الإشارة إلى ذكره، فضلاً عن كون ذلك ربما كان من المتعذر الحصول على جميعهم؛ لأمور كثيرة، نضرب صفحاً عن ذكر تفصيلاتها الآن، ونعد ببسطها عند اللزوم".

ولعل صحيفة الحقائق وصاحبها ورئيس تحريرها من العرب القاطنين في إستانبول، ممن أشار إليهم عبدالله المغيرة بأن أصحاب بعض الأغراض قد تربصوا له، ووقفوا أمامه في إصدار صحيفته. ومعلوم أنها لو صدرت في إستانبول، لكانت منافسة لصحيفة الحقائق، مما أدى برئيس تحريرها أبي النصر يحيى السلاوي إلى التصدي لصحيفة المنبه التي كان يعتزم إصدارها عبدالله المغيرة، قبل صدور أي عدد منها. وهذا يدل بوضوح على صحة ما ذكره المغيرة في الوثائق العثمانية من وقوف أصحاب المصالح في وجه صحيفته(٢).

د. سهيل صابان

مكتبة الملك فهد الوطنية

---

(٢) عبدالله المغيرة والدرعية في صحيفة الحقائق الصادرة في إستانبول/سهيل صابان.- صحيفة الاقتصادية (السعودية).- ع ٤٣٨٣: ٨ رمضان ١٤٢٦هـ.